

تقرير

فرنسا تخرج الآلاف من مخيم كاليه «أزمة المهاجرين» تتحول إلى عار أوروبي

على الرغم من البدء بتدمير مخيم كاليه، حيث كان يعيش العديد من المهاجرين وسط ظروف إنسانية سيئة، لا يبدو أن هناك حلولاً دائمة لـ «أزمة المهاجرين» في أوروبا التي تبوء بدورها عاجزة عن التعامل بفعالية مع الأزمات المماثلة.

بدأت منذ صباح أمس عمليات إخلاء مخيم كاليه المهاجرين، الذي يستحسن بعض الإعلام وصفه بـ «الأدغال»، استعداداً لاستهلال عملية تدميره اليوم، وجرى ذلك في صبح لم يخل من ارتفاع منسوب التوتر، بسبب المصير المجهول الذي ينتظر معظم المهاجرين الذين تمركزوا هناك منذ أشهر، على أمل عبور المانش باتجاه المملكة المتحدة.

«مصطلحات كاليه» تفرضها السياسة

رأى الباحث الفرنسي في علم الاجتماع إريك فاسان، في مقالة في صحيفة «ميديا بار» الإلكترونية، أن الصراع السياسي في فرنسا ساهم في صياغة المفردات والمصطلحات، وذلك بهدف إيجاد مبررات لتدمير مخيم كاليه، فالحكومة الفرنسية الاشتراكية تقول إنها تدمر المخيم من أجل «مصلحة المهاجرين، لاجئين أو لا، والذين كانت قد قيّدتهم في مخيم كاليه... واليوم، تقول إنها تطردهم منه لمصلحتهم، ولمصلحتهم تقمق مقاومتهم واحتجاجاتهم». وتابع أن تصرفات السلطة السياسية تنبع من التنافس الانتخابي، مشيراً إلى أن «السخرية» في الأمر تكمن في أن الاشتراكيين الحاكمين اليوم لا يملكون حتى مرشحاً رئاسياً حقيقياً بعد، ما يجعل تدمير المخيم بلا معنى، أي بلا ربح على الصعيد الانتخابي. وانتقد فاسان استخدام الإعلام لتعبير «تدمير أدغال كاليه»، وكأن مصطلح «تدمير» مصطلح محايد، معتبراً أن ذلك يخفي دور الدولة في تأسيس هذا المخيم بالدرجة الأولى. من جهة ثانية، سخر فاسان من التحجج بالمسألة الإنسانية لتدمير المخيم، في حين أن السلطات تمنع أطفالاً من بين هؤلاء من الانضمام إلى عائلاتهم في بريطانيا.

(الأخبار)

إيران

هواجس الانضمام إلى «العمل المالي»: إتضاف أميركي

قبل حوالي شهرين، برز إلى الواجهة موضوع انضمام إيران إلى مجموعة العمل المالي. ومنذ ذلك الحين حتى اليوم، لا يزال النقاش مستمراً حول هذه المسألة، ولا سيما أن عددًا من المسؤولين يرون فيها أداة ستستخدمها دول أخرى ضد طهران، من بينها الولايات المتحدة.

طهران - حسين شعيتو

لا يزال الجدل في إيران مستمراً بشأن الانضمام إلى مجموعة العمل المالي الدولي Financial Action Task Force _ FATF، في ظل مخاوف من أن تتحول إجراءات هذه المجموعة إلى أداة في يد دول أخرى، من بينها الولايات المتحدة، لفرض عقوبات داخلية على شخصيات إيرانية. وفيما كان وزير الاقتصاد الإيراني

علي طيب نيا، قد أعلن، في أيلول الماضي، شروط بلاده للانضمام إلى المجموعة الدولية، فقد شدد على أن هذه الشروط تتمحور حول تعريف المجموعات الإرهابية. حينها، قال الوزير الإيراني: «لن نسمح للمؤسسات الدولية بالحصول على معلوماتنا، ولا نقبل أي تعريف للمجموعات الإرهابية بصدر عن أي هيئة أجنبية»، مضيفاً أن إيران لن تطبق العقوبات الدولية على الأشخاص ومؤسسات الثورة على أراضيها.

ولكن ما هي مجموعة العمل المالي؟ وكيف يمكن أن تتحول إلى أداة بيد دول أخرى؟ مجموعة العمل المالي هي هيئة تتولى مهمة دراسة التقنيات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد وتطوير السياسات المتعلقة بهذا الشأن محلياً ودولياً. وقد كانت إيران مُدرجة على «لائحة سوداء» تابعة لها، إلا أنها في حزيران الماضي، علقت العمل بإجراءاتها

وبدأت حافلات بنقل ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف رجل وامرأة وطفل، معظمهم ينحدرون من أفريقيا ومن أفغانستان، لإرسالهم إلى ما يفوق 400 مركز إيواء موزعة على الأراضي الفرنسية، في عملية حشدت السلطات حوالي 1250 شرطياً ودرجياً لضمان سيرها من دون صدامات. وقد فرضت السلطات الفرنسية على المعنيتين خيارين: إما البقاء في فرنسا والخروج من المخيم (ليتمكنوا في وقت لاحق من التقدم بطلب لجوء في فرنسا، فيما تظل مدة بقائهم في مراكز الإيواء غير معروفة)، أو ترحيلهم إلى بلادهم الأصليين. وفي نهاية يوم أمس، تم نقل حوالي 2500 شخص إلى مراكز الإيواء، ومن المقرر أن تستمر العملية لمدة ثلاثة أيام، وفيما كانت بعض الجمعيات المتخصصة في «شؤون

المهاجرين» قد حذرت من أن بعضاً منهم قد يرفض المغادرة، فقد حصل ذلك بالفعل إثر وقوع اشتباكات مع الشرطة، مساء الأحد، نتيجة احتجاج البعض على إقبال المخيم. ووضعت السلطات الفرنسية الملامة على «مجموعة يسارية متطرفة بريطانية»، هي مجموعة «لا حدود»، لمحاولتها «تعطيل العملية». وانتقدت بعض الصحف البريطانية والفرنسية الإجراءات المتخذة تجاه المهاجرين، معتبرة أن وجود مثل هذه المخيمات بحذ ذاته هو أمر يشي بأن أوروبا غير قادرة على التعامل مع أزمة مماثلة. ورأت النائبة البريطانية عن حزب «العمال»، إيفيت كوبر، أن «ما تعرض له الأشخاص الذين كانوا في مخيم كاليه خال من الإنسانية، وقد عرّض الأطفال خصوصاً لأوضاع خطيرة وغير إنسانية»، واصفة ما جرى بأنه «عار على كل أوروبا». وتابعت أن «حل أزمة الهجرة لا يكون في نصب مخيمات خارجية عن القانون، بل بتشكيل مراكز إيواء آمنة بإشراف وكالة اللاجئين لدى الأمم المتحدة»، إضافة إلى «تقديم المساعدة الطارئة الضرورية لطالبي اللجوء والمهاجرين». ولذلك، ترى أنه يجب أن يكون هناك «استراتيجية واضحة لمنع وصول الناس إلى التمرکز في مخيمات مثل كاليه في الدرجة الأولى، أو لآها اتخاذ إجراءات وقائية ضد عصابات الاتجار بالبشر». وحثت كوبر على النظر بجدية خصوصاً لأوضاع الأطفال الذين كانوا موجودين في كاليه، والعمل بشكل طارئ لحماية، معتبرة أنه «عار أنهم قد تركوا في ذلك المكان طوال هذه المدة». وشددت على أن «إخفاق السلطات الفرنسية في تأمين الحماية الضرورية لهم حتى الآن هو أمر مخز».



باحث فرنسي: لا يقمّ تدمير المخيم حلاً لمشكلة الهجرة (أ ف ب)



تقود مصالح السياسيين الفرنسيين الانتخابية عملية تدمير المخيم



في هذا الإطار، يشار إلى أن للأطفال والقصر، البالغ عددهم 1300، وضماً خاصاً، إذ سيتم نقل بعض منهم (ممن هم من دون مرافقة) إلى المملكة المتحدة عند الانتهاء من عملية الإخلاء، لكن لم تتم المباشرة بذلك حتى الآن. وأثار بعض الناشطين تخوفهم من أن يتم فقدان هؤلاء الأطفال في الفوضى. من جهتها، رأت الباحثة البريطانية العاملة في شؤون اللاجئين، هيفن كراولي، أن «حلّ أزمات تدفق المهاجرين سياسي في الدرجة الأولى»، لأن احتمال أن تتكرر هذه المسألة كبير جداً. وتابعت أنه ما دامت «العوامل التي تدفع بالسكان إلى الهرب من بيوتهم، إضافة إلى العوائق التي تمنعهم من بناء حياتهم في الخارج، قائمة، وما دامت دول الاتحاد الأوروبي، من ضمنها المملكة المتحدة، تفشل في ضمان الطرق المؤمنة والقانونية لهؤلاء للحصول على الحماية وحياة كريمة، سيظل الناس يرسمون سبلهم الخاصة نحو الدول التي يوجد لهم فيها أقارب أو أصدقاء، أو حيث يحلمون بالحصول على فرصة باستعادة حياتهم». ورأت أن سبل تجنّب تكرار

الوطني، مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية - يرون أن الغاية الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية هو حرمان الجمهورية الإسلامية كافة الإمكانيات المالية والفرص الاقتصادية. ويرى هؤلاء أن انضمام إيران إلى اتفاق FATF لا يصب في مصلحتها، لأسباب عدة أبرزها أنه يمكن استخدامها كأداة لتبرير فرض عقوبات جديدة، وقد يعد الأمر امتداداً لفكرة ما بعد الاتفاق النووي التي شهدت رفع العقوبات المالية عن إيران في الشكل، وليس عملياً. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة أقرت بشريعة التعاون مع المؤسسات الإيرانية المعفاة من العقوبات، فقط إذا جرى الاطمئنان إلى أن نتيجة هذا التعاون لن تعود بالنفع على 178 شخصاً ومؤسسة لا تزال على لائحة العقوبات التي تتعلق بالبرنامج البلستي الإيراني و«دعم الإرهاب». وفي السياق، كشف وزير الاقتصاد

الوطني، مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية - يرون أن الغاية الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية هو حرمان الجمهورية الإسلامية كافة الإمكانيات المالية والفرص الاقتصادية. ويرى هؤلاء أن انضمام إيران إلى اتفاق FATF لا يصب في مصلحتها، لأسباب عدة أبرزها أنه يمكن استخدامها كأداة لتبرير فرض عقوبات جديدة، وقد يعد الأمر امتداداً لفكرة ما بعد الاتفاق النووي التي شهدت رفع العقوبات المالية عن إيران في الشكل، وليس عملياً. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة أقرت بشريعة التعاون مع المؤسسات الإيرانية المعفاة من العقوبات، فقط إذا جرى الاطمئنان إلى أن نتيجة هذا التعاون لن تعود بالنفع على 178 شخصاً ومؤسسة لا تزال على لائحة العقوبات التي تتعلق بالبرنامج البلستي الإيراني و«دعم الإرهاب». وفي السياق، كشف وزير الاقتصاد



وضعت إيران شروطاً للانضمام إلى المجموعة الدولية FATF



هذه الحالة عديدة، ومنها «إعادة توزيع المهاجرين»، أو منح تأشيرات دخول إنسانية وإذن عمل مؤقت وتأشيرات دخول تعليمية وغيرها. كذلك، رأى الصحافي البريطاني باتريك وينتر، في «ذا غارديان»، أن تدمير مخيم كاليه تقوده في الدرجة الأولى مصالح انتخابية للسياسيين الفرنسيين مع اقتراب الانتخابات الرئاسية. وفي السياق نفسه، رأى الباحث الفرنسي أوليفيه كلوشارد أن «تدمير هذا المخيم ليس حلاً لمشكلة الهجرة»، مذكراً بتدمير مخيم سانغات في عام 2002، ولجزء كبير